

جامعة أمحمد بوقرة بومرداس	كلية الحقوق و العلوم السياسية بودواو	قسم القانون العام	تاريخ: 2024/01/21
<b>امتحان في مقياس: قانون المرافق العامة</b>			
السنة الأولى ماستر	السداسي الأول	الدورة العادية	
وحدة التعليم الأساسية	الرصيد : 06	المعامل: 03	
		الأستاذة: جليل مونية	
<b>الإجابة النموذجية</b>			

## الإجابة عن الأسئلة التالية:

**ج1 / كيف يؤثر مفهوم الحوكمة في أداء المرفق العام ؟ (10 نقاط)**

التحولات الجديدة في مفهوم الحوكمة وتأثيرها في أداء المرفق العمومي بالجزائر.

ويمكن أن نعرف الحوكمة بأنها مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء الإداري عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف أي عمل منظم سواء في وحدات القطاع الخاص أو في وحدات القطاع العام.

وتعتبر **الشفافية والمساءلة** من أهم معالم الحوكمة الجيدة، ويرتبط مفهوم الشفافية بمفهوم المساءلة بعلاقة تبادلية ويعزز أحدهما الآخر، فالشفافية تتضمن الوصول غير المقيد لمعلومات موثوقة وأنية حول القرارات المتخذة والأداء وبدونها يصبح من الصعب بمكان إخضاع هيئات القطاع الحكومي للمساءلة. والمساءلة عبارة عن آليات للإبلاغ عن استخدام الموارد الحكومية وعواقب الفشل في تحقيق الأهداف المحددة للأداء، وما لم تكن هناك مساءلة تكون الشفافية ضئيلة القيمة، لذا فإن وجود كلا الشرطين هو مطلب أساسي للوصول إلى إدارة كفؤة، فعالة ومنصفة، وتحقيق تنمية مستدامة من خلال حكم أفضل.

### 1. ترقية مبدأ المساواة والمساءلة في تسيير المرفق العمومي:

شكلت المرحلة الجديدة في التحول الذي نظم بشكل دقيق والتغيير في ذهنيات الفرد الجزائري محطة أساسية في التسيير المحلي، ذلك أن المشرع حاول من خلاله وضع مقاربة تديرية محضنة تسعى إلى تحديث الدور البنوي والوظيفي للمرفق العام وجعله أساس تحقيق التنمية. هذه المقاربة تقوم على أساس المساواة وربطها بالمسؤولية<sup>(4)</sup>.

إذ يعد مبدأ المساواة أساس تنظيم المرافق العامة سواء المحلية أو الوطنية. وإذا كان هذا المبدأ يعتبر من الأسس التقليدية التي يقوم عليها المرفق العام، فإنه يعد أحد مرتكزات دولة الحق والقانون على نطاق واسع، ونظراً لأهميته فقد جعله المشرع مبدأ دستوري يحكم المرافق العامة، حيث أكد عليه المشرع في دستور 1996، حيث يتم تنظيم المرافق العامة على أساس المساواة بين المواطنين والمواطنين في الولوج إليها، والإنصاف في تغطية التراب الوطني، والاستمرارية في أداء الخدمات.

ويقضي مبدأ المساواة بمساواة الجميع أمام الخدمات التي يقدمها المرفق العام ي وفق الشروط التي يحددها. فالمرفق العام أحدث لإشباع حاجة جماعية لا يستطيع النشاط الفردي إشباعها على الوجه الأكمل، بغير إستثناء و دون تمييز بسبب الأصل أو اللغة أو الدين أو الإنتماء السياسي أو الجنس. ولهذا فمن الطبيعي أن يتساوى الجميع في الإنتفاع من خدماته كل من يتوفر على الشروط القانونية التي يحددها المرفق العام و تطبيقاً لهذا المبدأ الذي أصبح قانوناً للضمير الإنساني تنص عليه إعلانات حقوق الإنسان العالمية، ومبدأ من المبادئ القانونية العامة التي يفرض الإجتهد القضائي على الإدارة مراعاتها.

إن تطبيق مبدأ المساواة يفرض على المرفق العام أن يكون محايداً، دون الإنحياز لطرف ما.

**أما مبدأ المسؤولية** بهم جميع مبادئ الحوكمة لقيامها على بعد أخلاقي وقانوني. ويتمثل البعد الأخلاقي في كون الشخص يمارس مسؤولية تجعل منه عضواً من أعضاء المجموعة، أما البعد القانوني فيعني أن المسؤولية تتأسس على دعمتين ملازمتين: واجب الشفافية وضرورة دفع أو تقديم الحسابات<sup>(5)</sup>، وبالتالي فإن تفعيل هذا المبدأ لا محالة ستساهم في تفعيل المبادئ الأخرى أي تحقيق مردودية وشفافية وبالتالي جودة في الخدمات، ولأن الذي يسهر على تسيير المرفق من المفترض أن يعي تماماً قدر المسؤولية التي يتحملها وإجراءات المحاسبة و التقييم التي يتعرض لها .

## 2. ترقية مبدأ الشفافية والمشاركة في تسيير المرفق العام:

**يعد مبدأ الشفافية و المشاركة من المبادئ الأساسية التي أصبحت تحكم تسيير المرافق العامة**، وقد تم الارتقاء بها لأول مرة إلى أسس دستورية مما يعني التدشين لمرحلة جديدة لتسيير الشأن العام المحلي و الوطني بشكل عام. فهي أحد ركائز التأهيل المؤسسي، والدعوة إلى مقومات التسيير المحلي التشاركي القائم على ميكانيزمات الإنفتاح، والتواصل والإسهام الفعلي لمجموع القوى الحية المحلية التي تصدرهم الساكنة كشريك أساسي لا محيد عنه<sup>(6)</sup>.

إن هذه المقاربة الجديدة في تسيير المرافق العامة، تستهدف إزاحة ثقافة الإقصاء والتهميش وإحتكار المبادرة في إختيار وصنع القرارات وإعدادها وتنفيذها، ومن ثمة فإنها تؤكد على توسيع دائرة الشراكة و المشاركة والاندماج بين الدولة وهيئاتها من جهة وبين المجتمع والقطاع الخاص بشكل عام من جهة أخرى<sup>(7)</sup>. وبذلك فإن التسيير الحديث يقوم على أساس الحوكمة في تسيير المرافق العامة، وذلك أمام المطالب المتزايدة للمرتفقين على الخدمات الإجتماعية وعلى جودتها ونجاعتها. ذلك أن الحوكمة تعكس مجموعة من العمليات المترابطة التي تعتمد على تقنيات جيدة لتسيير محكم للإمكانيات والموارد بشكل شفاف، يقوم على تخطيط ناجع وفعال لتحقيق أفضل النتائج المضمنة في الأهداف.

إن الحوكمة الرشيدة هي نتيجة وترجمة مباشرة لتبني سياسة اللامركزية ووضع إطار قانوني يمنح الفاعل السياسي والإقتصادي والمدني الشروط المناسبة لتحقيق المشاركة والعدالة والشفافية والإدماج، **والإنتقال من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية.**

**يمكن للطالب إضافة مبادئ أخرى تدخل في إطار موضوع السؤال.**

**ج2/- كيف يتحدد شكل تفويض المرفق العام و ما هي أشكال تفويضه ؟ (10 نقاط). مع ذكر الاسانيد القانونية مع الشرح**

يتحدد شكل تفويض المرفق العام حسب مستوى الخطر الذي يتحمله المفوض له، ومستوى رقابة السلطة المفوضة، ومدى تعقيد المرفق العام. (م 49).

لا شك أن حاجات المرتفقين تتزايد، ومنه تتعدد المرافق العامة التي تتناسب مع هذه الزيادة ومع طبيعة الخدمة الواجب تقديمها، والمشرع الجزائري قطع الشك باليقين واستقر أول مرة في المرسوم الرئاسي 247/15 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام كما دعم المرسوم الرئاسي بالمرسوم التنفيذي 199/18 حيث تم إدراج 04 أشكال لتفويض المرفق العام و هي على سبيل المثال لا الحصر وهي **عقد الامتياز (م53) عقد الإيجار (م54) عقد الوكالة المحفزة (م55) وعقد التسيير (م56) من المرسوم التنفيذي 199/18 .**

كما يمكن أن يأخذ تفويض المرفق العام أشكالا أخرى، غير تلك المبينة فيما يأتي وفق الشروط

والكيفيات المحددة عن طريق التنظيم (م210 من المرسوم الرئاسي 15-247).